فوق الطاولة

د. سعد بساطة

أنزل القاطع، لا تأكل هذا الجبن: مثالان عـن حماية اقتصاد البلد!

بدأت حملة في الأردن تدعو إلى «إطفاء الكهرباء» رفضاً للغاز الإسرائيلي؛ وشعارها «نزّل القاطع»!

دعت الحركة الناس للمشاركة في الحملة رفضاً لاعتماد الأردن على الغاز الإسرائيلي.

الحملة تدعو لإنزال قاطع الكهرباء للضغط من أجل إلغاء الاتفاقية. ووصفت الحركة في بيانها اتفاقية استيراد الغاز من إسرائيل بـ«أكبر اتفاقية تطبيع».

وبدأ ناشطون يدعون للمشاركة الواسعة في الحملة، حيث يرى مؤيدو الحملة أن اتفاقية الغاز الموقعة مع إسرائيل «انتهاك للسيادة الأردنية». وكتبوا: «كل فاتورة كهرباء تدفعها بالأردن تمول جيش الاحتلال لقصف غزة والاعتداء على المرابطين بالأقصى».

من جهة أخرى، قال البعض متسائلين: «لماذا لم تبع لنا أي دولة عربية أخرى الغاز بالسعر نفسه»؟

وقد شهد الأردن الشهر الماضي انقطاعاً تاماً للكهرباء في المملكة دام ساعات طوالاً، ما أدى إلى تعطل الخدمات الحيوية. وقالت شركة الكهرباء الوطنية الأردنية، بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، إن التعاقد مع شركة نوبل جوردان لتوريد الغاز للمملكة، كان الخيار الأخير بعد انقطاع الغاز المصري!

وهنا نقفز لموضوع آخر مختلف شكلاً وتاريخاً؛ لكنه متشابه مضموناً..!

دعوة الفقهاء لتحريم الجبن الرومي تاريخ مقاومة التطبيع الاقتصادي (ت ١٢٨٤هـ / ١٢٨٥م) فقد قال الإمام القرافي المالكي في «الذخيرة»: في تحريم جبن الروم : فلا ينبغي لمسلم أن يشتري من حانوت فيه شيء منه لأنه ينجس الميزان والبائع والآنية».

ولن يكتمل فهم الدافع للجزم بتحريم هذه السلعة إلا إذا استحضرنا أن هذا الموقف الذي اتخذه هذا الإمام العظيم في سياق عصره الذي خيمت عليه أجواء الحروب الصليبية الساخنة والباردة، وتداعيات صراعاتها المريرة التي دامت قرونا في مركز العالم الإسلامي، حيث عاش نصف حياته بين الشام ومصر.

ولئن كان منطق الحلّ والحُرْمة يخضع لاعتبارات الدليل الشرعي؛ فإنه – من جهة التاريخ– يجب ألا تغيب عن الأذهان أجواء التدافع الحضاري بين الروم والمسلمين، وانعكاس ذلك تاريخياً في مواقف الفقهاء وترجيحاتهم بين الأقوال المتعددة في حكم النازلة الواحدة، فالـ «الجبن الرومي» لم تختلف طبيعته وأدلته ؛ بل الذي اختلف – فيما يظهر– هو السياق ومقتضياته الحضارية.

وذلك هو العامل نفسه الذي يمكننا ملاحظته اليوم بسهولة في مسلك قادة الرأي الديني والسياسي والثقافي الذين يشهرون سلاح المقاطعة التجارية والسياسية في وجه التطبيع التجاري والسياسي مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين.

فإذا كان هناك من يحرص على التقاط صورة تبجيلية مع زعيم «حركة شاس» الدينية الإسرائيلية المعروف بتطرفه تجاه العرب فإننا ننحاز لخيار مقاطعة التطبيع مع المحتلين من السياسة إلى الثقافة مروراً بالتجارة والاقتصاد والاستثمار، مُتّكئاً في ذلك على نماذج تاريخية مثّلت تفعيلا لهذا السلاح الاحتجاجي الشعبي، الذي هو أضعف الإيمان اليوم في إسناد نضال الشعب الفلسطيني في قضيته الإنسانية والحقوقية العادلة.

بالقياس: ماذا نفعل وأسواقنا تغص بسلع جار السوء التركي (رغم المقاطعة؛ وحملات الجمارك).. يبرر البعض الوضع بأن السلعة الوطنية مفقودة؛ أو أن سعر مثيلتها التركية أرخص.

أتساءل كيف يمكننا أن نستهلك بضائع – متعللين بأعذار – ممن استباح تراب الوطن؛ وسرق خيراته ثم ننام قريري العين؟

ما بين القديم والجديد في شأن الحروب الاقتصادية؛ نجد بعض التقاطعات والمفارقات التي نحاول أن نبرز خلالها ظاهرة المقاطعة الاقتصادية للخصوم ومناهضة التطبيع التجاري معهم عبر التاريخ، ذاكرين أبرز وقائع توظيفها أداة سلمية للتأثير السياسي، وسلاحاً فعالاً في كسب جولات المعارك والحروب بين الدول، ومكوناً بالغ الأهمية في إدارة العلاقات بين أمم الشرق والغرب، بل حتى في الفضاء الحضاري الواحد؛ راصدين دور الفقهاء ومفكري السياسة في هذه المعارك الاقتصادية، التي تقوم عبرها دول وتسقط أنظمة وتُنصر قضايا وتُخذل أخرى.

تداعيات التحقيق مع بعض المخلّصين الجمركيين مازالت تشغل الجمارك

تهريب مستور عبر الحاويات «المختلفة».. ولجنة في الجمارك للجرد والمطابقة!

عبد الهادي شباط

علمت «الوطن» من مصادر مطلعة في المديرية العامة للجمارك عن تشكيل لجنة لإعادة النظر في حمولة الكثير من الحاويات (المختلفة) القادمة عبر الميناء وتنفيذ عمليات جرد وتصنيف وتدقيق للبضائع والمواد القادمة عبر هذه الحاويات ومدى مطابقتها للبيانات الخاصة بها وحصر كل المواد المخالفة التي لم ترد في البيانات والتعامل معها على أنها مهربات، وتم ترحيل جزء من هذه المواد المخالفة التي باتت بحكم المهربة إلى الإدارة العامة بدمشق للتعامل معها وفق القانون الجمركي والتعليمات الخاصة في مثل هذه المخالفات ليصار للمصالحة عليها في حال كان يسمح القانون بذلك.

وفي توضيح لمدير في الجمارك بين أن المقصود بالحاويات المختلفة هي التي لا تشتمل على نوع واحد من البضاعة بل تكون محتوياتها بضائع ومواد مختلفة تم شحنها ضمن حاوية واحدة للتخفيف من أعباء النقل والشحن، مبيناً أنها حالة مسموح بها لكن لها تعليماتها ومحددات تضبطها.

على حين اعتبر بعض المخلصين الجمركيين الذين تحدثت اليهم «الوطن» أن مثل هذه الحاويات تمثل مستودعات مثالية لإدخال المهربات في حال كان هناك تعاون وتنسيق مع بعض العاملين أو القائمين على عمليات التدقيق لكون البضائع المختلفة تسمح بإدخال بضائع غير نظامية ضمنها مثل إدخال أجهزة موبايل وغيرها من الأدوات والأجهزة التي عادة ما تكون مطلوبة في السوق المحلية وثمنها مرتفع.

بينما رجح الكثير من المتابعين للعمل الجمركي ربط هذا الإجراء وتشكيل هذه اللجنة لجرد الحاويات المختلفة مع الإجراءات المتخذة بحق بعض المخلصين الجمركيين الذين تم إحالتهم للتحقيق وأن هذه الحاويات المختلفة تعود لهم وعند توقيفهم وإحالتهم للتحقيق تم التوقف عن التوقيف والتحقق بحق ٢١ شخصاً من العاملين في الجمارك من مرتبات وظيفية ومهام مختلفة.

وقبلها حول قرارات استقالة بحق رؤساء أقسام في إدارة الجمارك بصفة (كشافين) كانت صدرت قرارات سابقة (كف يد) بحق الأشخاص أنفسهم أثناء التحقيقات التي جرت معهم والتي أسفرت عن توقيفهم قبل العودة لإخلاء سبيلهم، بينما تم الحديث عن ملف خاص لبعض المخلصين الجمركيين حيث طالتهم التحقيقات والتوقيفات حديث وصل عددهم إلى ٨ مخلصين على حين صدرت قرارات حجز احتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة بحق بعضهم، ومازال الكثير من التجار وأصحاب البضائع ينظرون الإفراج عن بضائعهم الواردة ضمن هذه الحاويات المختلفة.

الإجراءات الخاصة بإدخال هذه الحاويات لحين تشكيل اللجنة الخاصة بالفحص والتدقيق في محتويات هذه الحاويات وعدم الاكتفاء بالفحص عبر جهاز السكنر ومطابقة البيانات والأوراق والفواتير المرفقة مع هذه الحاويات مع طبيعة ومواصفات البضائع القادمة عبر هذه الحاويات، خاصة أن هذه البضائع تعود لمستوردين وتجار وصناعيين وغيرهم وتأخر وصولها لهم يفعل توقيفها في الميناء، وكان لابد من تدقيقها وتسليمها لأصحابها

ويبدو أن هذا الإجراء حول الحاويات المختلفة هو جزء من عملية إصلاحية واسعة يتم العمل عليها في المديرية العامة للجمارك وكانت «الوطن» تابعت معظم القرارات والإجراءات التي تم اتخاذها بحق مخلصين جمركيين وكشافين في الأماكن الجمركية ومديرين وأمناء لبعض الأماكن الجمركية وغيرهم من رؤساء أقسام وبعض العاملين وكان آخرها إجراء بالطرد

التصدير السبب في ارتفاع أسعار البندورة والباذنجان في عز موسمهما

فريق متخصص من «السورية للتجارة» يذهب إلى الفلاحين مباشرة

رامز محفوظ

شهدت أسعار بعض أنواع الخضر ارتفاعاً في الأسواق خلال الآونة الأخيرة بالرغم من وفرة الإنتاج وازدياده مع بدء إنتاج العروة الصيفية، والمواطن يسأل عن أسباب ارتفاعها ويتساءل بشكل دائم لماذا لا تأخذ السورية للتجارة دورها في التدخل الإيجابي وتخفيض أسعار الخضر والفواكه في صالاتها وخصوصاً أن أسعار بعض أنواع الخضر في السورية للتجارة تكون أحياناً أغلى من أسعارها في السوق والبعض الآخر أسعارها توازي أسعار السوق فيما أنواع أخرى أقل من أسعار السوق بالرغم من قيام السورية للتجارة بشراء منتجاتها من الفلاح مباشرة وإلغاء دور حلقات الوساطة والحد من تكاليف نقل الخضر وذلك من خلال استجرارها من الفلاح مباشرة عبر سيارات السورية للتجارة.

معاون مدير المؤسسة السورية للتجارة إلياس ماشطة أكد لـ«الوطن» أنه بالنسبة لحلقة الخضر والفواكه فقد تم البدء بالسيطرة عليها وأصبح لدينا خطط جديدة بخريطة زراعية في كل محافظات القطر لتوريد وتسويق الخضر والفواكه من منابعها وتكثيف الكميات الموردة وذلك من خلال سيارات السورية للتجارة وتعبئتها بصناديق مملوكة للسورية للتجارة وبذلك نقوم بتوفير أجور النقل وأسعار الصناديق التي تتم تعبئة الخضر والفواكه بها ومن ثم نأخذها باتجاه سوق الهال وإلى صالات السورية للتجارة.

ولفت إلى أن هناك فريقاً متخصصاً من السورية للتجارة ينزل إلى الأرض ويذهب إلى الفلاح مباشرة وذلك بإشراف الإرشادية الزراعية واتحاد الفلاحين ويتم التعامل معهم من دون أي وساطة ويتم شراء الخضر من الفلاح مباشرة ومن ثم يتم نقل الكمية التي تم شراؤها إلى محال السورية للتجارة في سوق الهال مباشرة، مبيناً أن السلة التي تعتمدها السورية للتجارة حالياً هي سلة الخضر.

وأشار ماشطة إلى أنه منذ أيام قليلة كان سعر كيلو البطاطا في السوق ٨٠٠ ليرة ونحن قمنا ببيعها في صالاتنا بـ٤٢٥ ليرة وكان سعر كيلو البندورة في السوق ٧٠٠ ليرة وتم بيعها في صالات السورية للتجارة بسعر ٤٠٠ ليرة، ولفت إلى أن أسعار الخضر في صالات السورية للتجارة اليوم تعتبر أخفض من أسعار السوق بنسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠٪ بالمئة.

بدوره بيّن عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق أسامة قزيز في تصريح لـ«الوطن» أن ازدياد الكمية المصدرة من البندورة إلى العراق وتصدير نحو ٢٠ براداً يومياً محملة بالبندورة من خلال عبّارات في البحر إلى العراق مؤخراً أديا إلى ارتفاع سعرها في السوق، مشيراً إلى أنه عندما يتم فتح خط تصديري جديد للخضر والفواكه تنخفض كمياتها في السوق وبالتالي ترتفع أسعارها.

وأشار إلى أن الكمية المصدرة من الباذنجان إلى العراق ودول الخليج ازدادت كذلك خلال الأيام القليلة الماضية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعاره في السوق.

وبيّن أن سعر كيلو البندورة بالجملة كان منذ نحو أسبوع بحدود ٦٠٠ ليرة ونتيجة ازدياد التصدير ارتفع ووصل اليوم إلى حدود ٧٠٠ ليرة، أما الباذنجان فقد كان سعر كيلو بالجملة بحدود ٤٠٠ ليرة واليوم أصبح بسعر ٥٠٠ ليرة، موضحاً في الوقت نفسه أن الفول والبازلاء ارتفع سعرهما كذلك مؤخراً نتيجة انتهاء إنتاجهما في ريف دمشق في حين أن بقية أنواع الخضر لم تشهد ارتفاعاً في أسعارها خلال الفترة الماضية.

ولفت إلى أن كميات الخضر والفواكه التي تدخل إلى سوق الهال بدمشق ازدادت مؤخراً ووصلت الكمية التي تدخل السوق إلى حدود ٣ آلاف طن يومياً، مرجعاً السبب في ذلك لازدياد إنتاج الفواكه الصيفية وبالتالي ازدياد الكميات التي تدخل منها إلى سوق الهال بشكل تدريجي يومياً.

وتوقع قزيز أن تنخفض أسعار الخضر والفواكه بالمجمل خلال عشرة أيام تقريباً نتيجة ازدياد إنتاج العروة الصيفية من الخضر والفواكه خلال الفترة القادمة، لافتاً إلى أن إنتاج العروة الصيفية حالياً يعتبر في بداياته.

هل ستنجح سياسة تمويل «الغذائيات» وتنخفض الأسعار؟

..أم كالعادة التجار الكبار هم المستفيدون؟

هني الحمدان

استقرت أسعار الصرف.. بعد تدخلات للجهات المسؤولة لضبط إيقاع الصرف مقابل الليرة السورية وزالت الحجة، لكن بقيت أسعار السلع والمواد في الأسواق على حالها، ارتفاعات على درجة قاسية على جيوب المستهلكين، وبالمقابل استمرت مطالبات التجار والموردين للسلع والغذائيات لتمويل توريداتهم بحجة وقوعهم بخسائر كبيرة، ولضمان أسعار معتدلة، تدخلت الحكومة بعدما استمعت لمطالباتهم ووافقت على تمويل التجار ببيعهم القطع الأجنبي لمستوردي المواد الأساسية بالسعر الرسمي ٢٥٢٥ الذي يقل عن نظيره في السوق السوداء، وهنا السؤال: هل سياسة تمويل المستوردات الغذائية ستنجح، وتقلع في لجم ارتفاع الأسعار ويستفيد منه المستهلك..؟ أم الاستفادة سيجنيها البعض ممن يستفيد من تمويل القطع فقط.. وتبقى سيمفونية الأسعار على وتيرتها الساخنة؟!

الحكومة أعطت ووافقت وستراقب ماذا ستكون النتائج.. هل ستتغير المعطيات السعرية على أرض الواقع.. أم ستبقى الحجج هي ذاتها؟

الإجراء في محتواه جيد، إلا أن التطبيق لن يكون سليماً، وهناك من سيستغله أبشع استغلال.. وقد يتحول إلى ما يشبه «سرقة موصوفة» عند البعض، يستفيد من سعر التمويل، ولا يضع بالحسبان أي قيمة للهدف الذي تم السماح بالإجراء من أساسه، وتالياً يحصل الاستنزاف للموارد وهدر في القطع.

أيها السادة من باب التذكير.. تم ضبط إيقاع أسعار الصرف منذ شهرين وهي مستقرة ومعتدلة، واتخاذ إجراءات صارمة من الحكومة ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتخفيض الأسعار السوقية، ولم يحصل التغيير المنشود بكل أبعاده.. فمواد مثل الزيوت تم تمويلها منذ فترة ومادتا الألعاف وحليب الأطفال، والآن قائمة جديدة تم السماح بتوريدها بسعر تمويلي مدعوم، هل سيلمس المستهلك أي فارق سعري؟

أسعار إلى ارتفاع بين اليوم والآخر، فهاهي أسعار مواد الحليب والأعلاف والزيوت مثلاً محافظة على أسعارها، ولن تنخفض وبالتالي ماذا كانت النتيجة هدراً ولا تبرير!

يخشى أن تستغل سياسة التمويل الممنوحة لمستوردي المواد الغذائية، عندها نخسر القطع الأجنبي، والأسعار تبقى على حالها، والمتمولون هم من يستفيد..!

ولضبط إيقاع الأسواق تتابع عناصر «التموين» جولاتها المستمرة.

وحسب ما أعلنت عنه الوزارة أمس أن مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك تقوم في المحافظات بحملات مكثفة على الأسواق والمحال التجارية تستهدف المتاجرين بالمواد المجهولة المصدر والمهربة والمنتهية الصلاحية والمواد المدعومة.

وطالبت الوزارة في تعميم لها مديراتها باتخاذ وتطبيق العقوبات الواردة بالمرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١ وعدم التساهل مع كل من يلحق الأذى بالاقتصاد الوطني وبصحة المواطنين وبلغت الضبوط المنظمة ١٧٠ ضبطاً منها ٤٦ جسيمة.

تجار: لن تظهر الآثار إلا بعد شهرين

الحلاق: هناك تكاليف باهظة فالحاوية التي كانت تكلف ١٥ مليوناً أصبح التخليص الجمركي لها يكلف ٣٠ مليوناً

هناء غانم

بعد المطالب والصد والرد بتخفيض سعر الصرف لتمويل المستوردات، فإن الحكومة أبلت بدلوها وحددت سعر الصرف للمستوردات بـ٢٥٢٥ ليرة سورية مقابل الدولار الواحد، وبعمولة لا تتجاوز ١٠ بالمئة واليوم هل الكرة في ملعب التجار أم إن هناك نقاط تسلل حالت دون انعكاس تحسين سعر الصرف على الأسعار والأسواق بشكل خاص والواقع الاقتصادي بشكل عام؟

أمين سر اتحاد غرف التجارة محمد الحلاق أكد لـ«الوطن» أن مجرد وضوح وتحديد سعر الصرف وزيادة عدد المستوردين سوف يؤدي حتماً إلى استقرار أسعار المواد وبالتالي تخفيض هوامش المخاطرة والربحية عند التجار.

والأهم، حسب الحلاق، أن أزمة كورونا وانعكاسها عالمياً أديا إلى ارتفاع مصاريف النقل الخارجي بشكل كبير جداً ولا أحد يستطيع أن ينكر أن الحاوية التي كانت تكلف ٢٠٠٠ دولار مثلاً من شرق آسيا ارتفعت تكاليفها اليوم من ٨ إلى ١٠ آلاف دولار الأمر الذي كان سبباً أساسياً في عدم انخفاض الأسعار.

> أكريم: يجب تحسين الدخول ليلمس المستهلك الانخفاض السعري

وأضاف: وبالعتبار تم تحديد أسعار الكلف للمواد والسلع وعمولات التحويل وحددت سعر الصرف بـ٢٥٢٥ ولا تتجاوز العمولات ١٠ بالمئة من قبل المصارف وشركات الصرافة هذا الأمر أيجابي ومن المفترض أن ينعكس هذا الأمر على واقع الأسواق والأسعار، لكن المشكلة الحقيقية جاءت بعد تحديد سعر الصرف الجمركي من ١٢٥٠ إلى ٢٥٢٥ وبالتالي أدى هذا الأمر إلى مضاعفة الرسوم الجمركية والنفقات التي يتكبدها المستورد على البضائع المستوردة.

وأضاف الحلاق: إن المصرف المركزي يسعى لوضع سعر واضح كما أعلنا من قبل لكن رفع سعر الصرف الجمركي له إيجابيات وسلبيات انعكست على الأسواق.. مثلاً الحاوية التي كانت تكلف ١٥ مليوناً أصبح التخليص الجمركي لها يكلف ٣٠ مليوناً وبالتالي أدى هذا الأمر إلى ارتفاع المصاريف والنفقات المدفوعة من قبل المستوردين.

وأضاف الحلاق: حتى لا نكون مجحفين لا نستطيع أن ننكر أن هناك انخفاضاً في الأسعار على المواد لكن ليس بمستوى الطموح.

مثلاً سعر كيلو الرز وصل إلى ٦ آلاف اليوم انخفض إلى ٤٥٠٠ ليرة وليتر الزيت كان ١٢ ألفاً واليوم ٧٥٠٠ ليرة سورية حتى الشاي والسكر وغيرها من المواد الأساسية ارتفعت أسعار بشكل جنوني بسبب اختلاف سعر الصرف لكن اليوم هناك انخفاض وتوازن ضمن التكاليف الحالية.

وخلص الحلاق إلى القول: إن المشكلة الحقيقية اليوم هي أنه لا يمكن لأي أحد أن يعمل في السوق بشكل من الأشكال هناك تشريعات جعلت العمل أصعب.

وفي سياق متصل أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم أن تحديد سعر الصرف لا يكون واضحاً إلا بمرور دورة مالية لاستيراد المواد لا تتأثر بشكل فوري مثلاً دورة الاستيراد بحاجة إلى شهرين، والأهم أن التاجر يبقى في حالة حيرة هل سيبقى سعر الصرف على حاله أم سيكون هناك تغير وفي حال كان هناك استقرار لأشهر في أسعار الصرف بالتأكيد سيكون له انعكاس لا يظهر إلا على أسعار البضائع الجديدة، موضحاً أن سعر الصرف في (المركزي) يجب أن يتناسب مع السعر في الأسواق، أي لا يكون الفرق كبيراً بين السعرين حتى لا يكون هناك إشارات استفهام وتشرع بفتح أبواب لضعاف النفوس وخلق سوق سوداء ومن ثم تقوم الجهات المعنية بمحاولات لتدارك الأمر، لماذا لا أحد يعرف!

وأكد أكريم أن تحديد أو تخفيض سعر الصرف يجب ألا يترافق مع رفع التكاليف من جهة أخرى مثل الضرائب والجمارك وسرعة وصول البضائع والنقل، التي ارتفعت أسعارها أضعاف مضاعفة، والأهم من كل هذا يجب أن يكون هناك دخل مناسب للمواطن بحيث لا يكون لهذه المتغيرات تأثير على حال المواطن لأن زيادة الأسعار أحياناً تكون عالمية لكنها لا تنعكس على المواطن لأن لديه دخلاً كافياً والتناقص هو المعيار، مؤكداً ضرورة استقرار سعر الصرف وتحسين دخل المواطن.

والأهم أن الأزمة الاقتصادية لا تحل إلا بطرح مشاريع جديدة واستخدام يد عاملة جديدة بحيث يتوازن الدخل مع سعر الصرف.

ما سبب ارتفاع أسعار الكرز والمشمش؟

خلوف لـ«الوطن»: فقدنا نصف الإنتاج بسبب الظروف الجوية والتاجر يحصل على ضعف ما يحصل عليه الفلاح

الوطن

الكثير من التساؤلات تدور في السوق حول سبب ارتفاع سعر الكرز والمشمش رغم أننا في الموسم حيث تدور معظم الأسعار في الأسواق المحلية للكرز ما بين ٣-٥ آلاف ليرة على حين المشمش ٢-٣ آلاف ليرة وأن جزءاً من المستهلكين يشترون بالوقيعة كما تحدث بعض الباعة وأصحاب محال الفواكه.

وللتوسع حول الموضوع اتصلت «الوطن» مع عضو لجنة الخضار والفواكه في سوق الهال أسامة قزيز الذي أكد أن الارتفاع السعري سببه تصدير الفواكه للدول المجاورة ودول الخليج مثلاً التصدير يومياً ما بين ١٨-٢٥ براداً تشتمل على الحمضيات والفواكه وضمنها المشمش والكرز لكونه يلقى رواجاً في العديد من الدول وخاصة دول الخليج وأن معظم عمليات التصدير تكون عبر البر من مختلف المنافذ الحدودية وخاصة منفذ نصيب الحدودي مع الأردن إضافة إلى الكميات التي تتجه للعراق.

بينما أرجع رئيس اتحاد فلاحي دمشق محمد خلوف ذلك إلى أن الأسعار الحالية تعود لتعرض جزء من محصول الكرز والمشمش للفقدان بسبب بعض الظروف الجوية التي رافقت نضوج هذه المحاصيل مقداراً أنه تمت خسارة ما لا يقل عن ٥٠ بالمئة من المحصول لهذا العام وهو ما أسهم بانخفاض الكميات المعروضة، لكنه اعتبر أنه من المبكر الحكم على الأسعار حالياً خاصة أنه ذروة الموسم لتلك المحاصيل (الكرز والمشمش) ولم يحن بعد وتحتاج بعد لنحو ١٠ أيام متوقعاً حينها انخفاض الأسعار لنصف الأسعار الحالية.

واعتبر خلوف أن العامل الثاني والمهم في الأسعار الحالية هو ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي بالعموم من مختلف مستلزمات الإنتاج الزراعي الأسمدة والمحروقات وغيرها وصولاً إلى أجرة اليد العاملة حيث تصل متوسط أجرة العامل الزراعي يومياً لنحو ١٠ آلاف ليرة على حين تصل أجرة فلاحة الأرض لـ١٥ ألف ليرة لكل ساعة عمل على حين وصلت أسعار مادة السماد لأرقام قياسية مؤخراً حيث تجاوز سعر طن السماد لنحو مليون ليرة وكل ذلك يزيد من كلف الإنتاج ومصاريف الفلاحين.

بينما بين أن العامل الثالث في ارتفاع الأسعار يعود للتجار وحالة التسويق التي يعملون عليها وخاصة أن التاجر يحصل على أكثر من ضعف ما يحصل عليه الفلاح من خلال عمليات التسوق والبيع والشراء التي يقوم بها وخاصة أن الكثير من تجار سوق الهال بات لهم الكثير من المشاغل في الريف في مناطق الإنتاج لشراء المحصول مباشرة من الأرض وتنفيذ عمليات التوضيب والتغليف والفرز وغيرها في هذه المشاغل ثم نقل هذه الفواكه إلى محال وأسواق البيع أو التصدير في حال كان متاحاً لهم على حين تقتصر حصة الفلاح على ما يتقاضاه من التاجر وصاحب المشغل وخاصة أن معظم الفلاحين يكون بحاجة كبيرة للمال في الموسم بسبب كثرة المصاريف التي لا بد من تسديدها أثناء عمليات القطاف وجني المحاصيل الزراعية.

وعن تقديرات حجم الإنتاج بين مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة أحمد حيدر حول تقدير كميات الإنتاج لهذا الموسم أنه لم تتنه بعد التقديرات لأن هذا العام وبخلاف ما كان حاصلاً في السنوات الماضية يتم العمل على الوصول لتقديرات فعلية وتستند إلى الواقع.